

التقنيات الحديثة لسماع تصريحات الأطفال  
القصر ضحايا الاعتداءات الجنسية  
من طرف الشرطة القضائية

العربي شحط عبد القادر<sup>(١)</sup>

إن الطبيعة الخاصة للاعتداءات الجنسية المرتكبة ضد الأطفال القصر تقتضي ضرورة تصور تقنيات خاصة للتحقيق في المجال الجنائي. في مثل هذه الجرائم لا سيما تلك التي يكون ضحيتها الأطفال الأحداث.

بالفعل، كل الظروف المحيطة بمثل هذا النوع من الجرائم تستدعي معاملة التصريحات الصادرة عن الأطفال بطريقة تختلف عن البالغين أمام جهاز العدالة. كل اتهام بارتكاب جريمة جنسية ضد قاصر يستلزم مراعاة خاصة حتى ولو كان مصدره مزاعم خاطئة ففي غياب الدلائل المادية والشهود المباشرين عن الوقائع تبقى تصريحات الأطفال تشكل. بالنسبة لأغلب الشكاوى الخاصة بمثل هذه الجرائم والمرتكبة ضد الأحداث أو القصر حجر الزاوية في تكوين دليل إدانة الفاعل الأصلي للجريمة وإقناع قضاة الموضوع بارتكابه لها.

وفي إطار المعاملة القضائية الخاصة بالضحايا القصر في جرائم جنس، تعالت أصوات عديدة من المتخصصين في الدراسات القانونية والنفسية للضحايا القصر نحو ضرورة تشجيع استعمال التسجيل السمعي البصري لأجل سماع تصريحاتهم.

إن هذه التقنية الجديدة في ميدان التحقيق الجنائي تبنتها عدة أنظمة قضائية من بينها النظام البلجيكي بمقتضى قانون صادر في 27 مارس 1995 والذي يعد تجربة أولية لحماية الأطفال ضحايا جرائم الجنس.

---

<sup>(١)</sup> أستاذ محاضر بجامعة وهران.

## 1) لماذا ضرورة إيجاد معاملة خاصة لسماع الأطفال ضحايا جرائم الجنس؟

إن الطفل الذي يتهم شخصا بالغاً فإنه بفعله هذا ينشئ مسؤولية ثقيلة ويؤدي ذلك إلى تفعيل مجموعة كبيرة ومتخصصة من التحريات والتدخلات القضائية بالفعل. في إطار التحقيق القضائي. فإن القاصر. وبإتهامه هذا يحمل عدة صفات في آن واحد صفة الضحية. وصفة الشاهد والإتهام. فعندما يتقصد هذه الصفات الثلاث في مواجهة شخص تربطه به علاقة قرابة مباشرة أو غير مباشرة. وبفعله هذا. يدخل في نزاع يرتبط بمدى صدق أو عدم صدق مزاعمه

- فمن خلال تصريحاته. يكشف القاصر السر الذي يفرضه عليه الفاعل الأصلي. كما أنه بتصرفه يتفادى أزمة الخوف والقلق الذي كان يعيشه ولأجل نسيان وقائع الفعل الإجرامي الذي وقع ضحيته. يكون الطفل القاصر تائها بين إرادته لأجل الإبلاغ عن هذه الوقائع واتجاهه العمدي أو غير العمدي نحو تلا في الظروف الصعبة والمحتملة التي عاشها أثناء وقوع الفعل المكون للجريمة والذي يعتقد أنه يقتسم مسؤولية وقوعها مع الفاعل الأصلي.

- إن تعبير الطفل القاصر عن الوقائع التي راح ضحيتها يواجهه رد فعل مباشر ممن حوله قد يصدمه فعندما يطلب من الطفل القاصر إعادة الإدلاء بالوقائع التي كان ضحيتها لشخص أجنبي عنه. فإنه يأخذ في الحسبان رد فعل الشخص الذي يسمعه. خوفاً من عدم تصديقه وبالتالي معاقبته عن كل ما صدر عنه

- من الناحية القانونية. إن سماع طفل قاصر من طرف مصالح الشرطة القضائية لا يخضع لأي شكل خاص. ما عدا ضرورة اصطحاب القاصر لوليّه أثناء سماعه. إن تصريحات الطفل القاصر أمام قاضي التحقيق لا يعتد بها إلا على سبيل الاستئناس فهي بذلك تعتبر مجرد معلومات عادية

## 2) التكوين المتخصص للمحققين.

إن أولى المحاولات من أجل تسجيل سماع تصريحات الأطفال القصر ضحايا جرائم جنس والتي أجريت على شكل تجارب سواء بفرنسا أو بلجيكا. كان ينقصها التكوين المتخصص للمحققين في مجال تقنيات المواجهة والاتصال إلى جانب إرتكابهم عدة أخطاء

في الكيفية التي أجرت بها السلطات وكذلك الشرطة القضائية عملية استحضار المعلومات والسماع إلى تصريحات الأطفال المعنيين.

وبالتالي. فإن التجربة اقتضت إعادة النظر في الطرق الكلاسيكية لسماع الشهود والضحايا لكنها اثارت شعورا خفيا لدى رجال الشرطة القضائية والذين بدأوا يعتبرون التقنيات الجديدة لسماع الأطفال القصر وسيلة لمراقبة أعمالهم بدلا من كونها أداة استعراض فعالة

وعليه ما دام الأمر يتعلق بتقنيات وطرق جديدة. فإن عملية تكوين متخصص للمحققين أصبحت تفرض نفسها. هذا ما دفع النيابة العامة في بلجيكا سنة 1995-1996 إلى وضع برنامج تكوين متخصص للشرطة القضائية ببروكسل تحت إشراف أخصائيين في علم النفس الكلينيكي.

- هذا التكوين لم يكن منحصرًا في تقنيات الاستجواب بل امتد كذلك إلى تدريس مجموعة من المفاهيم حول الطفل وكذلك الميكانيزمات السيكلوجية التي يمكن حصرها في المواضيع التالية

- سيكلوجية الطفل القاصر ضحية جريمة جنس.

- مظهر وشخصية مرتكب جرائم جنس ضد القصر.

- الأمراض العائلية

- دور عالم النفس.

- تحليل وتثبيت صحة المزاعم الصادرة عن الطفل القاصر ضحية جرائم الجنس.

- تقنيات المعاملة

- الأبعاد القانونية

- إلى جانب هذا. نظمت فرقة الدرك البلجيكي خلال سنة 1996-1997 تكوينًا مماثلاً لبعض أعضائها. يتفرع في مجمله إلى تكوين قاعدي تكوين متواصل. وكان يهدف

هذا التكوين إلى تنمية المفاهيم النظرية والتطبيقية إضافة إلى دراسة الجانب الشعوري المرتبة بكيفية التعامل ملفات جرائم جنس المرتكبة ضد الأطفال القصر.

### 3) التقنيات الجديدة لسماع الأطفال القصر ضحايا جرائم الجنس

إن التجربة الجديدة التي اعتمدتها تشريعات الدول الغربية لا تقتصر فقط على الشروط المادية لسير عملية سماع الأطفال القصر ضحايا جرائم جنس ولكنها تمس كذلك منهجية الاستجواب وكيفية إدماج عالم النفس في هذه الحلقة. إن المسؤولية التي يتحملها ضابط الشرطة القضائية عند تحقيقه لعملية التسجيل ذات أهمية بالغة. بحيث أنه في حالة انعدام الشعور وكذلك التكوين لدى المحقق. فإن نوعية سماع الضحية وبالتالي التحقيق بكل أبعاده سيكون سلبيا.

### 1.3 - ما هو الإطار الذي تتم فيه عملية سماع الطفل القاصر ضحية جرائم

الجنس؟

بسبب الطبيعة الخاصة للإشكالية من جهة. وضرورة إعداد تجهيز تقني محكم لإتمام عملية تسجيل سماع الضحية القاصر، بالفعل. تم في بلجيكا تخصيص قاعات على مستوى مراكز الشرطة القضائية لأجل سماع الأطفال القصر المفترض أنهم وقعوا ضحية اعتداءات جنسية

إن هذه القاعات مهيأة في مكان يسهل الالتحاق به لكنه منعزل عن النشاط اليومي لمصالح الشرطة فمثلا قاعة الانتظار المخصصة للأطفال والأشخاص الذين يصطحبونهم تكون ذات طبيعة خاصة ومنعزلة عن ذهاب وإياب العامة من الأشخاص الذين يلتحقون بمصالح الشرطة لسبب أو لآخر. كما أن مثل هذا الإجراء من شأنه استبعاد إلتقاء الأطفال القصر بالمعتدين عليهم داخل مكاتب الشرطة وبالتالي تجنب وقوع أي صدمة نفسية للضحية.

لكنه من ناحية أخرى لا يعني هذا إعطاء للقاعة المخصصة لسماع الأطفال القصر صيغة قاعة اللعب وإنما تبقى محافظة على طابعها الرسمي أي أنها قاعة تابعة لمصالح الشرطة أو الدرك حتى يتسنى للطفل التعرف على المخاطبين له وكذلك أهمية سعيه. بالفعل يجب تجنب كل ما من شأنه أن يعطي لمكاتب الشرطة طابع القسوة والشدة وكل

مصدر إزعاج (كما هو الأمر بالنسبة لجرس الهاتف داخل المكتب أو الدخول والخروج المستمر لزملاء الشرطة أثناء عملية السماع لأجل أسباب خارجة عن التحقيق). فلا بد من تهيئة جو لخلق الثقة لدى الطفل القاصر حتى يشعر بأنه حر للإدلاء بتصريحاته وسرده الوقائع للمحقق الحاضر معه لسماعه إن ملاءمة المكان لنقل الصوت يكتسب أهمية أولى حتى يتسنى تحقيق شريط كاسيت فيديو. وهو المنتج النهائي لعملية سماع الطفل القاصر. ذو نوعية جيدة ومقنعة فيما إحتواه.

### 2.3 - الوسائل المستعملة:

بالنسبة للوسائل المادية المستعملة لتحقيق عملية تسجيل سماع الأطفال القصر ضحايا جرائم الجنس يمكننا أن نذكر التجربة الإنجليزية حيث تتمثل هذه الوسائل المستخدمة من طرف الشرطة الإنجليزية فيما يلي:

1 - تحتوي القاعة المخصصة لسماع الأطفال القصر على جهازين للتصوير مثبتين في حائط القاعة. إحدهما يثبت ليشمل كل محتويات القاعة ويخصص لتسجيل وقائع وتصرفات كل الأشخاص الموجودين بداخلها. بينما يستعمل جهاز تصوير ثان، يحتوي على عدسة تكبير وتصغير الصورة ليسمح بتغطية حركات الطفل القاصر وتصريحاته وكذلك إشاراته أثناء عملية السماع.

2 - جهاز تسجيل الصوت ذو حساسية عالية يسمح بتسجيل أدنى كلمة أو أضعف صوت.

3 - قاعة تقنية مجاورة تحتوي على طاولة التحكم في أجهزة التصوير وكذلك شاشة المراقبة التي تظهر من خلالها مباشرة كل الصور المسجلة بواسطة جهازي التصوير مع إجراء التسجيل السمعي البصري بصفة مزدوجة لإعداد محاضر السماع.

4 - يجب أن ترتبط القاعة التقنية بقاعة سماع الطفل القاصر بواسطة نظام إتصال مباشر بين التقنيين والمحققين.

5 - إن نوعية الوسائل المستعملة لتسجيل سماع الأطفال القصر ضحايا جرائم الجنس لا تسمح بتغيير أو محو مضمون الأشرطة المسجلة، والتي يجب أن تكون مرقمة زمنياً (السنة، اليوم، الساعة وكذلك بالثواني). كما يستلزم ترقيم الصور.

6 - إن عملية التسجيل التي تتم بواسطة جهازي التصوير يجب أن تتم بطريقة تسمح للدفاع بمراقبة تصرفات كل الأشخاص الموجودين داخل القاعة (المحققين، الأشخاص الموثوق بهم، علماء النفس).

7 - يجب أن يحتوي نظام التسجيل زيادة على ما سبق ذكره. نظام تسجيل على شريط سمعي فقط والذي يوجد إلى جانب الشريط السمعي البصري. هذا الإجراء يسمح باستبعاد الشكوك حول اختيار أو قص الصور.

8 - أخيراً، تحذير المحقق بوقوع أي مشكل ذو مصدر تقني قد يحدث أثناء عملية التسجيل.

- وبعد الانتهاء من عملية التسجيل، يستلزم تجميع إحدى الشريطين وإيداعه لدى كتابة ضبط المحكمة على شكل دليل إقناع بينما يستخدم الشريط الثاني كنسخة لتسجيل محتواه في محاضر مكتوبة ورسمية للعمل به أثناء سير إجراءات التحقيق.

- ومما يجدر ذكره في هذا الصدد هو أن نوعية الصوت والصورة تعتبر أمراً ضرورياً لتحقيق تسجيل محكم يعتمد عليه بصفة قطعية أمام قاضي الموضوع.

### 3.3 حضور شخص موثوق فيه

حينما يسعى الطفل القاصر بإبلاغ السلطات الضبطية أو القضائية عن وقوعه ضحية جرائم الجنس، يستلزم بالضرورة اصطحابه من طرف شخص بالغ يدعم سعيه. في هذه الحالة إن عملية استقبال هذا الشخص الثاني لا تقل أهمية عن عملية تثبيت ثقة الطفل القاصر ذاته. إذ أن القلق ونقص الثقة لدى الشخص البالغ ينعكس سلباً على تصرفات الطفل القاصر أثناء سماعه

وعلى هذا يرى أغلبية المتخصصين أنه من المستحسن وبمجرد تقديم الشكوى أمام الجهات الرسمية المختصة، يقتضي أولاً سماع الشخص المعني بهذه الشكوى حتى يشعر

الشاكى بأن سعيه قد لقي أذانا صاغية وبصفة جدية ثم تأتي المرحلة اللاحقة وهي مرحلة سماع الطفل القاصر والتي في حالة إجرائها في ظروف ملائمة. فإن هذا من شأنه تفادي إعادة سماع الطفل القاصر مرات أخرى قد تكون سببا في إحداث تغييرات في محتوى ما أدلى به بل وفي تعارض تصريحاته

ولهذا تشترط جل التشريعات أن كل طفل قاصر يقع ضحية جرائم الجنس له الحق في أن يصطحب شخصا بالغاً يختاره هو عند عملية سماعه من طرف السلطات القضائية (1). ولحضوره هدف معين وهو مساندة الطفل القاصر عند تناوله الكلمة

ويعد هذا الإجراء بمثابة بعث الثقة في الطفل القاصر في اختيار من يصطحبه أمام الجهات المحققة. وإذا كان الطفل مطمئنا لمن يستجوبونه، فيمكنه الاستغناء عن هذا الشخص البالغ والإدلاء بتصريحاته بمفرده، إذ أثبتت التجربة أن العديد من الأطفال القصر ضحايا جرائم الجنس يفضلون الطريقة الثانية أي يختارون التعبير عن الوقائع التي ذهبوا ضحيتها بدون حضور أحد أوليائهم.

ويجب أن يتصف الشخص الموثوق فيه بعدم التدخل سواء فيما يتعلق بموقفه الشخصي أو المكانة التي يشغله بالنسبة للوقائع التي يثيرها الطفل القاصر. فعليه أن يتخذ موقفا محايدا وأن يمتنع عن كل مبادرة فيما يخص الوقائع. وبالمقابل تنحصر مهمته في مساندة الطفل القاصر عند أخذه الكلمة مع اكتفائه بعدم التكلم أثناء مرحلة السماع.

وطبقا للأحكام القانونية الجديدة التي نص عليها القانون البلجيكي المؤرخ في 13 أبريل 1995، فإنه من صلاحية النيابة العامة وكذلك قاضي التحقيق رفض أي شخص معين لاصطحاب الطفل القاصر. على أن يكون هذا الرفض مسببا ومبررا بمصلحة الطفل القاصر أو دواعي إظهار الحقيقة

وفي هذا الإطار يمكن ذكر بعض الحالات الخاصة وهي :

- حينما يتعلق الأمر باتهامات موجهة ضد أحد الأولياء المطلقين أو أثناء وجود نزاع بينهما حول حق الحضانة أو حق الزيارة. فإنه يقتضي تجنب حضور الأولياء أو أي فرد من العائلة أثناء سماع الطفل القاصر.

- إذا كان الشخص الذي يصطحب الطفل القاصر سيساهم بشهادته في إظهار الحقيقة. فإن حضوره بجانب الطفل القاصر أثناء سماعه يمكن أن يؤدي إلى إقصاء شهادته المحتملة لاحقاً.

- كما يوجه الحذر للطبيب المعالج للطفل القاصر، بحيث إذا اكتسب الطبيب وعداً من الطفل القاصر، فإن هذا الأخير يجد نفسه في مأزق نفسي في مواجهة الطبيب إذ يمكن أن يعبر له عن بعض العناصر المتعلقة بالوقائع التي راح ضحيتها تكون مختلفة في جوهرها تماماً عن ما يريد أن يصرح به أمام السلطات القضائية

### 4.3 تسلسل عملية سماع الطفل القاصر

تعتبر عملية سماع الطفل القاصر ضحية جرائم الجنس مرحلة خطيرة ومعقدة من مراحل التحقيق. فقد ينشأ نزاع بين منطق العدالة التي تحاول أن تقف على كل الحقائق والوقائع من جهة. وتردد الطفل في الكشف عن أمور داخلية في مواجهة أشخاص مجهولين.

أمام هذه الحالة النفسية الصعبة التي يعيشها الطفل القاصر أثناء سرده للوقائع، يستوجب على المحقق أن يهيئ له الجو المناسب وأن يخلق له مجالاً لسماعه كما يمكن للطفل القاصر أن يتحدث تلقائياً بدون مقاطعة من طرف الشخص البالغ (2).

كما أن مبدأ الأمانة والإخلاص تجاه الطفل القاصر يستلزم تنبيهه بأن سماعه هو محل تسجيل سمعي بصري. وفي حالة معارضته الرسمية لهذا الإجراء فإنه يقتضي التخلي عن هذا التسجيل تجنباً لوقوع أي انزعاج أو تصرف سلبي من طرفه يؤثر على المجرى الحسن لعملية الاستجواب.

وفي الميدان العملي، فإن رفض مثل هذا الإجراء يعد أمراً استثنائياً إذ كشفت التجربة على تأقلم الأطفال القصر مع أجهزة التسجيل السمعي البصري ولا يؤثر وجودها على تصرفاتهم ومواقفهم (3).

وتعد المرحلة السابقة والمتعلقة بوضع الثقة لدى الطفل القاصر وتأقلمه مع الأشخاص الذين سيتعاملون معه مرحلة رئيسية فحينما يجد الطفل نفسه في مواجهة الأجهزة

القضائية - يجب أن يدرك بأن هذه الأجهزة خصصت لحمايته وليس لوضع مسعاه محل الشك. ولهذا فموقف المحقق مع الطفل القاصر لا يمكن أن يبقى محايدا. فالإقتناع السريع المعلن عليه من طرف المحقق أو أي موقف ذو طابع تواطئي يمكن أن يشكل خطرا على شعور الطفل. وبالتالي قد يؤدي به إلى تفكير، في وقائع مبالغ فيها أو رواية مخالفة تماما للحقيقة بخلاف ذلك. فأى موقف ينتابه الشك المعبر عنه أثناء سرد الطفل القاصر للوقائع يمكن أن يؤدي بالطفل إلى فقدان الثقة في الشخص الذي يستجوبه وبالتالي عدوله عن تصريحاته

وعليه - في مرحلة أولية فإن المحقق مدعو للتطرق إلى مواضيع ذات طبيعة عامة مع الطفل القاصر. كأن يتحدث معه عن مسائل تتعلق بحياته وعائلته والمدرسة التي يتابع تعليمه بها ونشاطاته المفضلة وبهذا فإن إجابات الطفل تسمح بفحص مدى قدرته على نقل بعض الوقائع واتخاذ موقف تجاه وقائع أخرى.

خلال هذه المرحلة الأولية للسمع. يتجه نظر الطفل القاصر حول أهمية قول الحقيقة (4). مع العلم أن الكلام الصادر عنه ليس ذلك الكلام الصادر عن شخص بالغ يميز بين الحقيقة والخيال. فالطفل الذي يعبر عن وقوعه ضحية إحدى جرائم الجنس أصلا لا وجود لها في الحقيقة ليس بالضرورة ذا نية سيئة وحتى ولو كان الأمر كذلك. فإن مسعاه للتبليغ عن وقوعها إنما أملاه عليه الالتزام بالإخلاص نحو شخص بالغ. بالفعل قد يكون للطفل شعور بأنه صادق بينما سرده للوقائع لا يكون مطابقا للحقيقة وعليه يقع على عاتق السلطات القضائية بمساعدة الخبير النفسي تحليل رواية الطفل القاصر ووضعها في صلبها الخاص.

إن التصدي للكذب إلى غاية هذه المرحلة يمكن أن يخلق لدى الطفل - من باب أولى - شعور بأن كلامه محل شك. على خلاف ذلك. لا يوجد أي مانع من أن يصير المحقق في مواجهة الطفل القاصر حول أهمية تصريحاته وكذلك حول ضرورة أن تكون مطابقة لكل ذكرياته وفي حالة عدم منح الطفل القاصر مثل هذه الفرصة. فإن مثل هذه الوضعية يمكن أن تعرضه لخطر الإحساس بضرورة تغطية كل ثغرات روايته بعناصر مصنعة ومن نسج خياله

إن كل تصريحات الطفل القاصر بصفة إجمالية يقتضي تلقيها وأخذها بعين الاعتبار وليس تلك التي ترغب الشرطة أو السلطة القضائية سماعها فقط.

فحينما يتعلق الأمر بالتطرق إلى وقائع ذاتها، يكون الطفل القاصر مدعوا. في أول وهلة، للتصدي إليها بصفة حرة وذلك باستعمال الألفاظ الخاصة به وطريقته الخاصة إن هذا الإجراء الذي يعتمد على الرواية الحرة للوقائع يضمن الثقة الكبيرة لدى الطفل وذلك بتجنب التداخل في الأسئلة الموجهة أو العفوية. وإلى غاية هذه المرحلة يلتزم المحقق بطرح أسئلة محايدة تهدف في مجملها إلى تشجيع الطفل على الإستمرار في سرده للوقائع.

وفي مرحلة ثانية. يمكن للمحقق أن يعود إلى نقاط معينة في التحقيق وذلك بطرحه أسئلة مفتوحة ومخصصة لتطهير أو تكملة رواية الطفل للوقائع وذلك بإضافة توضيحات وتفاصيل لا تتعلق فقط بالوقائع وإنما تتعلق كذلك بالظروف والملابسات المحيطة بهذه الوقائع. كل هذه العناصر تعتبر ذات أهمية بالغة لأجل التصديق اللاحق لرواية الوقائع من طرف الخبير النفسي.

وفي مرحلة ثالثة. يمكن للمحقق أن يعود من خلال أسئلة دقيقة ومعينة: إلى نقاط سبق له أن سجلها أثناء استجوابه للطفل القاصر ولم يلق لها جوابا من طرفه وأثناء سماع الطفل القاصر يمكن الاستعانة بتقنية الرسم الذي قد يشكل سندا مهما له للتعبير أو العرض الجيد للحوادث التي عايشها. هذه الطريقة غير الكلامية للتعبير تساعد البعض في التغلب على العقبات التي تواجههم في رواية الوقائع التي ذهبوا ضحيتها. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن بعض المختصين من أمريكا حاولوا استخدام تقنية لعب الأطفال كوسيلة للتعبير عن ما وقع لهم وهو أمر منتقد بشدة (5).

- أخيرا، وعند إنتهاء الاستجواب، يتدخل الخبير النفسي للترويج على الطفل من جراء الضغط الناتج عن عملية سماعه، عند هذه المرحلة. من المهم أن تمنح للوالدين وكذلك الطفل المعني معلومات حول الإجراءات القضائية التي ستتحذ مستقبلًا.

#### 4.4 عملية تسجيل السماع

تتفق أغلبية الأنظمة القضائية على أن يكون التحقيق الابتدائي ذا طابع كتابي. وعليه، فإن سماع الطفل القاصر يتخذ شكلا كتابيا وذلك في إطار محضر سماع رسمي يشكل دليل إثبات ويخضع للسلطة التقديرية لقاضي الموضوع. أما الدعم السمعي البصري فإنه يعتبر وسيلة إقناع تبين الظروف التي تم فيها الحصول على الكلام المسجل.

ففيما يتعلق بإعادة تسجيل عملية سماع الطفل. هناك عدة احتمالات يمكن للمحققين الإعتماد عليها. فمثلا بالرجوع إلى المنشور البلجيكي المؤرخ في 07 جويلية 1995 فإن ممثل وكيل النيابة اقترح تحرير محضر استجواب لاحق لعملية السماع وذلك بناء على عملية التسجيل السمعي البصري. وفي هذه الحالة، لا يمكن للمحققين كتابة أية معلومة أو نقطة تتعلق بأقوال الطفل القاصر أثناء سماعه وبعد الانتهاء من عملية السماع يحضر محضر رسمي يشمل كل العناصر الأساسية لكل الشهادات وكما يمكن للقاضي حينما يرى أن الأمر مناسباً. أن يلجأ إلى التسجيل الكلي للشريط السمعي الخاص باستجواب الطفل أو فقط الجزء المتضمن للأسئلة المهمة المطروحة للطفل القاصر والأجوبة الخاصة بها.

هذا الإجراء لا يمنع المحقق. وأثناء السماع. من كتابة بعض النقاط على سبيل المساعدة للذاكرة مع مواصلة الاستجواب.

إن فحص الطفل من طرف خبير نفساني أو مختص في علم النفس للأطفال يمكن أن يساهم في تنوير العدالة فيما يخص التصريحات التي يدي بها الطفل القاصر وكذلك التفسير الذي يمنح لتصرفاته

ويمكن أخذ على سبيل المثال الألفاظ المستعملة أثناء عملية استجواب من طرف خبراء في هذا الميدان اعتمد عليها القضاة في بلجيكا:

- الاطلاع على الملف الجزائي والحضور لأول مثول للطفل لاستجوابه من طرف القوة العمومية

- إجراء فحص طبي - نفساني للطفل.

- التحاور مع أولياء الطفل فيما يتعلق بتصرف الطفل وكذلك أسباب تقديمه الشكوى. وفي حالة تعذر ذلك التحاور مع الشخص الذي يصطحب الطفل في مسعاه أمام العدالة.

- القول ما إذا كان الطفل يحمل أعراض يمكن أن تدل على وجود اعتداء جنسي عليه

- إعطاء رأي مبرر حول مدى صدق الطفل فيما صدر عنه من تصريحات.

- حصر كل المركبات النفسية التي يمكن أن تحدد تصرفات الطفل وخاصة وصف التطور السيكولوجي للطفل قبل وأثناء وبعد الوقائع.

- تحرير تقرير مفصل ومسبب لكل هذه المعينات وإظهار أي عنصر له علاقة بالملف الجزائي ومن شأنه أن يساهم في إظهار الحقيقة

- وكما هو مبين أعلاه. فإن مهمة الخبير النفسي تتواصل إلى ما بعد عملية سماع الطفل من طرف الشرطة القضائية وعليه. فإنه خلال الفحص الطبي والنفسي للطفل القاصر يمكن للخبير أن يختبر قدراته الخاصة بالتمييز والذاكرة والوقوف على بعض الأعراض التي تدل على حدوث الاعتداء الجنسي

### تقييم العملية:

لقد حاولنا من خلال هذا العرض البسيط أن نبين أن أساس هذه التقنيات الجديدة ليست محصورة فقط في تغيير الشروط المادية لسماع الطفل القاصر. فالتسجيل السمعي البصري وكذلك حضور الخبير النفسي في كل مراحل سماع الطفل يعني في حقيقته إدخال تغييرات عميقة في الطريقة المعتمدة من طرف السلطات الضبطية والقضائية في الحصول على تصريحات الأطفال المفترض وقوعهم ضحايا جرائم الاعتداء الجنسي.

ولقد فصل القضاء البلجيكي بتاريخ 10 جانفي 1997 لأول مرة في مدى صلاحية هذه التجربة. حيث أسست محكمة استئناف بروكسل اقتناعها بصدد بعض العناصر المستمدة من السماع المسجل لطفل قاصر وكذلك تقرير الخبير النفسي (6).

وعليه ، فإن التجربة أوضحت بصفة عامة أن التقنيات الجديدة لسماع الطفل القاصر ضحية اعتداءات جنسية قد حققت نجاحا مشرا في إظهار الحقيقة

وبالفعل ، لا توجد عملية سماع تامة وكاملة ، ولهذا فإن قضاة الموضوع مدعوون للتدقيق فيها وإعطائها القيمة القانونية التي تستحقها. وهذا لا يعني أن المحكمة تنظر أو تدين الطريقة التي تم بمقتضاها تسجيل تصريحات الطفل القاصر ولكنها مدعوة للفصل في مدى صحة الاتهام الموجه للشخص المحال أمامها بتهمة الاعتداء الجنسي على طفل قاصر وذلك من خلال فحصها الدقيق لمحتوى التصريحات المسجلة إلى جانب دراسة باقي العناصر المستمدة من التحقيق.

وفي الأخير ليس لجهاز العدالة الحق في الخطأ عن فصله في قضية تتعلق بجريمة الاعتداء الجنسي على طفل قاصر. ولأجل تفادي الوقوع في الخطأ. يجب تزويد جهاز العدالة بكل الوسائل الضرورية لإظهار الحقيقة

وفي سبيل إظهار الحقيقة . يتأرجح القاضي بين المنطق الخاص بالتحقيق والذي يبحث في الحصول على أقصى المعلومات سواء لإدانة أو تبرئة المتهم. وبين منطق آخر يتمثل في الراحة النفسية للضحية إن سماع طفل قاصر حول وقائع تتعلق باعتداء جنسي وقع ضحيته يعني المساس مباشرة بحياته وحياته الشخصية

حينما نواجه في ميزان العدالة تصريحات الطفل القاصر مع التصريحات التي يدلي بها الفاعل المفترض. فإن تسجيل سماع الطفل القاصر عند المثل الأول وبحضور الخبير النفساني يشكل زيادة بالنسبة للقاضي في تقدير لدرجة المصادقية التي سيمهها لكلا التصريحين.

لكنه مهما يكن من أمر. وبالرغم من أن التقنيات الحديثة لسماع الطفل القاصر ضحية الاعتداءات الجنسية قد ساهمت في كثير من القضايا في إظهار الحقيقة . لكنه من ناحية أخرى لم تتمكن من حل كل المسائل المتعلقة بتحديد الحقيقة ولا زالت الكثير من المسائل سواء تلك التي لها علاقة مباشرة بكيفية معاملة الضحية أو التعامل مع الاعتداءات الجنسية التي يقع ضحيتها الطفل القاصر.

الهوامش :

1 - تعمل بعض الأنظمة القضائية النص على هذا الإجراء في وثيقة الاستدعاء وللطفل القاصر وحده حرية التعبير عن اختياره أنظر

Preumont. Marc "Evolution et réformes en droit Pénal des mœurs".octobre 1995. P. 343.

2 - أنظر

Hayes j.y et Vandermeersh. D. "La parole de l'enfant face à celle de l'adulte: l'audition et la confrontation des mineurs d'âges victimes d'abus sexuels" in Revue de Droit pénal - 1994. P73.

3 - أنظر في نفس الصدد

Mariage. C. "Audition du mineur par système vidéo » in J.D.J 1994. 12.

4 - حول سير العملية أنظر

Gauthier. L. « De quelques réflexions sur le serment » in l'enfant mis à nu. Montréal 1992. »

5 - أنظر في هذا الصدد الإنتقاد الموجه من طرف

Yville Hohn c. et Van Gijseghe mlt. « l'enfant mis à nu l'allégation d'abus sexuel : Montréal 1992. »

6 - أنظر

Cour d'appel de Bruxelles 12 ème Chambr- Correctionnelle 10 janvier 1997.